ضرائب بلدية ، وفوق ذلك فان مجلس الوزراء الاردني هو الذي يعين بمقتضى القانون رئيس البلدية من بين المرشحين الفائزين في الانتخابات بناء على توصية وزير الداخلية ، كما ويخول القانون مجلس الوزراء تنحية رئيس البلدية والغاء المجلس البلدي ، واتخاذ قرار بشأن امواله وممتلكاته اذا ما ارتأى وزير الداخلية « ان مصلحة البلد تتطلب ذلك » . وهنالك فقرة في القانون تخول الحكومة تعيين عضوين آخرين الى المجلس ، وبموجب هذه الفقرة تم ضم محمد الجعبري الى مجلس بلدية الخليل في عام ١٩٦٤ ، وعين في نفس اليوم رئيسا للمجلس ليخدم النظام الاردني ، ومن ثم سلطات الاحتلال . ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال لم تقدم حتى الان على تغيير القانون الاردني ، خشية المضاعفات التي تنجم عن خطوة كهذه تتنافى واتفاقية جنيف الدولية ، مع ان اسرائيل قد اتخذت خطوات عدة تتنافى وهذه الاتفاقية مثل اقامة المستوطنات . الا ان السيد كنعان يدعو الى ان تقوم اسرائيل بتغيير القانون ! فقد قال كنعان في حديث له مع مجلة « حوتام » الملحق الاسبوعي لصحيفة عل همشمار (٧٢/٢/١١) : « اعتقد انه ينبغي تغيير القانون ، خاصة لتمكين اشتراك أولئك الذين لا يدفعون ضرائب ، وفيما يتعلق بالاسلوب ، اقترحت العودة الى القانون الفلسطيني الذي كان متبعا في عهد الانتداب البريطاني » .

ان دعوة كنعان الى تغيير القانون الاردني الرجعي ليست نابعة من دوافع تقدمية بقدر ما هي ناجمة عن رغبته في خدمة سلطات الاحتلال ، لكي يتفوق على منافسه الشيخ محمد الجعبري في هذا المجال. فقد أفصح عن رجعيته في نفس العدد من مجلة « حوتام » حين قال انه يعارض منح النساء حق الانتخاب ويؤيد حصر حق الانتخاب على « المثقفات فقط » ... « لاننا نعرف نساءنا ، فالاكثرية الساحقة منهن لا يعرفن لمن يدلين بأصواتهن » . والحقيقة ان الاكثرية الساحقة من جماهير الضفة الغربية رجالا ونساء باستثناء حمدي كنعان والزعامة التقليدية و« الزعامة الشابة » لا يعرفون لمن يدلون بأصواتهم ، في انتخابات تفرض في ظل الاحتلال ولمرشحين يتعاونون مع العدو ، ليس ذلك عن « جهل » كما يحلو للسيد كنعان ان يتفوه اثناء حديثه مع الصحفيين الاسرائيليين تجاه المرأة العربية، بل عن وعي الحقائق الموضوعية لانتخابات تجري في ظل الاحتلال ، فانتخابات كهذه بمثابة مبايعة للاحتلال وبالتالي فانها ستساعد على تكريسه واستدامته واضفاء صفة الشرعية عليه .

وساطة انور نسيبة : وسط الاستعدادات لاجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية بفرض تكريس الاحتلال ، برزت على سطح الاحداث قضية وساطة لايجاد تسوية بين النظام الاردني واسرائيل ، بطلها وزير الدفاع الاردني الاسبق انور نسيبة من سكان القدس واحد اركان النظام الاردني في الضفة الغربية ، فقد كشفت الصحف الاسرائيلية النقاب عن ان انور نسيبة قام بسلسلة من الاجتماعات السرية مع عدد من الشخصيات الاسرائيلية وعلى راسهم رئيسة الحكومة غولدا مئير ، ووزير الدفاع موشيه ديان ، ووزير الشرطة شلومو هليل ، كما واجتمع في نفس الوقت مع الملك حسين ورئيس وزرائه اللوزي. وقد اتضح للمسؤولين الاسرائيليين من خلال الاجتماعات مع نسيبة « ان هنالك ثمة اتجاه قائم في الاردن لفحص امكانية تسوية مع اسرائيل » (معاريف ٧٢/٢/١٠) .

لم ينكر نسيبة اجراء الاتصالات مع الشخصيات الاسرائيلية ، بيد انه ذكر انها مجرد مجاملة. ولكن وزير الخارجية ابا ايبن ذكر ان هذه اللقاءات لا تقتصر على المجاملة حين قال ردا على استجواب قدمه احد الوزراء في جلسة عقدتها الحكومة الاسرائيلية « لقد اجرى زعماء اسرائيليون اتصالات مع انور نسيبة ، وقد جرت عشرات اللقاءات معه منذ حرب الايام الستة ، لم تسفر اللقاءات الاخيرة عن تقدم لايجاد تسوية مع الاردن ، الا انها ربما تشير الى مدى العصبية في عمان الناجمة عن التخوف من تسوية اسرائيلية مصرية لفتح القنال » (هآرتس ٧٢/٢/١٤) .

ومن ناحية اخرى اكدت الدوائر الاسرائيلية في القدس ان اهمية الاتصالات الاخيرة قد « تجاوزت اطار تبادل الآراء » . وقد وردت تلميحات في تصريحات الزعماء الاسرائيليين بشأن اجراء وساطة بين النظام الاردني والسلطات الاسرائيلية ، من بينها تلميحات ديان اثناء زيارته الاخيرة للولايات المتحدة الاميركية حول « صمود العرب والميل المتزايد بين صفوفهم لاعتبار اسرائيل واقعا ينبغي الاعتراف به » وكذلك تلميحات غولدا مئير اثناء مناقشة الازمة مع الحزب الوطني المتدين والتي